رأي الإمام الزركشي في أن القرآن الكريم والقراءات حقيقتان متغايرتان
- مناقشة وتحليل-

جهاد محمد النصيرات *

ملخـص

تتناول هذه الدراسة رأياً لعالم كبير من العلماء المسلمين، ظل كتابه (البرهان في علوم القرآن) مصدراً ومرجعاً للملايين من طلاب العلم منذ نحو ستة قرون ونيف حتى هذه اللحظة. يعرض - في بعض فصوله- لموضوع القراءات القرآنية، حيث يقرر أن بين القراءات القرآنية والقرآن الكريم تغايراً تاماً، مما أثار جدلاً كبيراً بين العلماء بين مؤيد ومعارض وموضح. فجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذا الرأي، وتبين موقف العلماء منه واستدلالاتهم ومناقشاتهم، ثم ترجح رأياً توفيقياً يزيل هذا الإشكال، ويبين أسبابه وظروفه التي هيأت له.

الكلمات الدالة: البرهان، الزركشي، القراءات القرآنية.

المقدمـة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين، وبعد؛

فإن شرف العلم من شرف المعلوم، وكتاب الله تعالى هو الفصل ليس بالهزل، ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه، ما زال ميداناً فسيحاً للدرس في شتى العلوم، وما زالت الجهود تتجدد في خدمته وإبراز مكنوناته، والغوص في أعماقه بحثاً عن لآلئه ونفائسه، ومن هذه الجهود المتصلة ما خطه يراع الإمام الفاضل بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (794 هـ) في كتابه (البرهان في علوم القرآن). فهو من أوسع الكتب التي وصلتنا في هذا الميدان، وكل ما ألف قبله لا يشفي عليلاً ولا يروي غليلاً، وكل ما ألف بعده فمنه أخذ وعلى طريقته سلك البعض. وقد أراد - رحمه الله- كما بين في مقدمته أن يضع كتاباً جامعاً لفنونه ونكته وعيونه يهز القلوب طرباً ويبهر العقول عجباً فجعله في سبعة وأربعين باباً تحدث فيه عند النوع الثاني والعشرين عن: معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغيير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر، وهو يريد بذلك (علم القراءات)، قائلا: "أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم- للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها، من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[(1)]. وقد كان لهذه العبارة أصداؤها في أروقة العلم وعند طلابه؛ إذ إن المقرر أن القراءات القرآنية المتواترة ليست إلا أبعاض القرآن وأجزاؤه، وإن شئت قلت هي القرآن ذاته.

وعلى هذا فقد تصدى الكثير من العلماء للرد على الإمام الزركشي ومناقشته في هذا التغاير، وتصدى غيرهم للدفاع عنه وتوضيح كلامه، و أخذ بعضهم على نفسه التوفيق بين هذه الآراء، فجاءت هذه الدراسة وقد أخذت على عاتقها تجلية هذا الموضوع وتسليط الضوء عليه، في محاولة للخروج بنظرة موضوعية موثوقة حول هذا الموضوع، مبرزةً الآثار التي أحدثها هذا الرأي في الأوساط العلمية، مؤصلة لنشأة هذا الإشكال وهذه الآراء، مرجحةً ما توصلت إليه، بناء على القراءة التحليلية الموضوعية المستندة لأسس ومناهج البحث العلمي المعتمدة.

اما بالنسبة للدراسات السابقة فلا يعلم الباحث أحداً قد عرض لهذا الموضوع بالنقد والتأصيل، خلا أن الكثيرين قد عرضوا لرأي الزركشي مؤيدين أو معارضين، وقد ذكرت آرائهم في المواضع اللازمة في مطالب هذه الدراسة، وبذلك يتضح أن كل الآراء والمصنفات التي ستعرض لها هذه الدراسة هي جلّ الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

فاقتضى الأمر أن تأتي هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة.

---

* كلية الشريعة، قسم أصول الدين، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحـث 2009/10/26، وتاريخ قبوله 2011/1/20.

© 2012 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

المقدمة: تحدثت فيها عن فكرة الموضوع وأهميته وخطته.

المطلب الأول: تعريف القراءات القرآنية.

المطلب الثاني: آراء العلماء في موقف الإمام الزركشي.

المطلب الثالث: الموازنة والترجيح بين هذه الآراء.

الخاتمة: عرضت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.

هذا ولا أدعي في عملي العصمة من الزلل؛ فإن القصور هو ديدن البشر وشأنهم مذ كانوا وحتى قيام الساعة، فما وفقت فيه فلله الحمد والمنة، وما جانبت فيه الصواب، صوبته بعد التقويم وحمدت الله تعالى واستغفرته.

والحمد لله رب العالمين

المطلب الأول:تعريف القراءات القرآنية

يقول ابن فارس (395 هـ) عن مادة (قرى): " القاف والراء والحرف المعتل أصل صحيح يدل على جمع واجتماع، من ذلك القرية، سميت قرية لاجتماع الناس فيها، ويقولون: قريت الماء في المقراة: جمعته...

ثم قال: وإذا همز هذا الباب كان هو والأول سواء، يقولون: ما قرأت هذه الناقة سلى قط، أي: لم تحمل قط، ولم تضم رحماً على ولد"[2]. وقال ابن منظور(711 هـ): "قرأه، يقرؤه، ويقرُؤه، قرءاً، وقراءة، وقرآناً فهو مقروء، ومعنى القرآن معنى الجمع، وسمي القرآن بذلك لأنه يجمع السور فيضمها، وقوله تعالى: " فإذا قرأناه فاتبع قرآنه" القيامة/ 18. أي: قراءته"[3]. وأضاف ابن منظور معلقاً على قول الشاعر:

هجان اللون لم تقرأ جنيناً: قال أكثر الناس معناه لم تجمع جنيناً أي لم يضطّم رحمها على جنين، وفيه قول آخر: لم تقرأ جنيناً؛ أي: لم تُلقه، وعلى هذا فمعنى قرأت القرآن: لفظت به مجموعاً، أي: ألقيته"[4]..وقد أفاد د.محمد الجمل[5] إلى أن ابن القيم قد ذكر شيئاً آخرلمعنى (قرأ) حيث قال ابن القيم (751هـ): " والذي هو مشتق من الجمع، إنما هو من باب الياء من المعتل، من قرى يقري، كقضى يقضي، والقرء مهموز من قرأ يقرأ، وهما أصلان مختلفان، فإنهم يقولون: قريت الماء في الحوض أقريته، أي جمعته...

وأما المهموز فإنه من الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن، لأن قارئه يظهره ويخرجه مقداراً محدوداً لا يزيد ولا ينقص، ويدل عليه قوله:" إن علينا جمعه وقرآنه" القيامة/ 17. ففرق بين الجمع والقرآن. ولو كانا واحداً لكان تكريراً محضاً"[6].

أما من حيث تعريف القراءات اصطلاحاً يقول أبو حيان الأندلسي (745 هـ) في أثناء تعريفه للتفسير: "التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حال التركيب وتتمات لذلك...

وقولنا يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات"[7]. اعتبر أبو حيان أن الخلاف في النطق مقصور على علم القراءات، وإن كان يشمل في الحقيقة علم الأصوات والتجويد. وقد جعل - رحمه الله - علم القراءات من ضمن العلوم المتعلقة بالتفسير. ثم وقفنا على تعريف الإمام الزركشي للقراءات بقوله: "والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"[8]. وأما التعريف الذي استقر عليه الأمرعند المحققين من العلماء فهو تعريف ابن الجزري (833 هـ) حيث يقول: "القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة"[9]

وقد أشار الجمل إلى أن الكثيرين قد نقلوا هذا التعريف عن ابن الجزري وارتضوه ومنهم:القسطلاني (923هـ)[10]. والدمياطي (1117هـ)[11]. والشيخ علي محمد الضباع (1376هـ) - شيخ المقارئ المصرية-[12]. والشيخ عبد الفتاح القاضي (1403هـ)[13]... ومحمد سالم محيسن (1422هـ)[14]... والدكتور فضل حسن عباس[15]. وغيرهم.

ولا شك أن هناك ثلاثة عناصر رئيسة قد توافرت في تعريف ابن الجزري أكسبته هذه الشهرة والاستفاضة وهي:

1. التوقيف والنقل.
2. حقيقة الاختلاف بين القراءات والمظاهر التي يعود إليها هذا الاختلاف كالإعراب والحذف، والإثبات والإبدال وغير ذلك.
3. كيفية الأداء[16]... وعلى ضوء ما تقدم فقد رأى بعض العلماء أن تعريف الزركشي للقراءات لايسلم من النقد فهذا عبد الهادي الفضلي يقول: "ويستخلص من تعريفه هذا: أن القراءات تختص بالمختلف فيه من ألفاظ القرآن الكريم، بينما نجد علماء القراءات يوسعون في دائرة شمول القراءات إلى المتفق عليه أيضاً وذلك في تعريفهم لعلم القراءات"[17].

وقد حاول محمد بازمول تسويغ رأي الزركشي قائلا: " وذلك لأن مواضع الاتفاق ليست قراءات وإنما هي قرآن، ومواضع الاختلاف منها ما يصح كونه قرآناً ومنها ما لا يصح"[18]. إلا أن بازمول أشار إلى أمرين آخرين غابا عن تعريف الزركشي وهما: "أنه لم يشر في تعريفه ـ بوضوح ـ إلى النقل والرواية التي هي الأصل في القراءات، وأنه

قصر الاختلاف في القراءات على ما ذكر ولم يشر -بوضوح- إلى الاختلاف في اللغة والإعراب والحذف والإثبات وهو واقع في القراءات"[19]. إلا أنني أعتقد جازما أن الزركشي - رحمه الله- لم يدر بخلده ما ذكره الأستاذان الفاضلان.ثم إن كلام بازمول يوحي بأن القرآن هو ما اتفق عليه القراء وأما ما اختلفوا فيه فهو قراءة وليس قرآنا وهذا مردود عند علماء الشأن، وقد ظن بعض المصنفين[20]. أن الزرقاني (1376 هـ) قد ذهب مذهب الزركشي في قصره القراءة على ألفاظ القرآن المختلف فيها حيث قال الشيخ الزرقاني في تعريفه للقراءة: " مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه سواء كانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها "[21].و تعريفه هذا لاغبار عليه فإن اتفاق الراواة عن مقرئهم يعد قراءة حتى لو خالف غيره من القراء، وبناء على ذلك فإن ما قصده الزرقاني من المخالفة يختلف عما فهمه بعض المصنفين[22].

ويلاحظ بازمول على الزرقاني أنه لم يشر - كما فعل الزركشي تماماً- إلى الخلاف الواقع في اللغة والإعراب والإثبات والحذف والوصل والفصل بل حصر الاختلاف في النطق بالحروف وهيئاتها[23]. وأعتقد أن الزركشي والزرقاني قد أشارا إلى وجوه الاختلاف الأخرى التي ذكرها بازمول من خلال حديثهما عن الخلاف في نطق الحروف والذي يشمل اللغة والإعراب وبذلك لا محل لما استدركه بازمول عليهما.

ويرى نبيل آل اسماعيل أن هناك مفهومين رئيسين في تعريف القراءات: المفهوم الأول يرى أن مدلول القراءات يتسع ليشمل الحديث عن الألفاظ القرآنية المتفق عليها والمختلف فيها، والمفهوم الثاني الذي يتبناه الزركشي ويوافقه الزرقاني يقصر مفهوم القراءات على الألفاظ المختلف فيها. ويعلق نبيل آل إسماعيل قائلاً: "وكلا المفهومين وارد ومراد، لا تنافي بينهما، فلفظ القراءات يطلق تارة ويراد به العلم المشهور كمعرفة القراء من الصحابة ومن بعدهم وكتب القراءات وأسماء مؤلفيها إلى غير ذلك مما يسمى بعلم الدراية، ويطلق تارة أخرى ويراد به أوجه الخلاف في اللفظة القرآنية من حيث النطق بها وهو ما يسمى بعلم الرواية، والضابط في التمييز بين المفهومين هو السياق"[22]. والحقيقة أن كلام الزركشي والزرقاني لايفهم منه أن القراءات محصورة في مواطن الاختلاف فقط بين القراء، ولذلك فإن تعليل نبيل لا يغيث ملهوفاً ولا يزيل إشكالاً، وأحسبه كان يريد أن يقول: إن مواضع الاتفاق في الألفاظ القرآنية بين القراء لا يتحقق به مقصود في علم القراءات وإنما يتحقق المقصود في الألفاظ المختلف فيها.

وحاول فتحي العبيدي أن يوضح موقف الإمام الزركشي من حصره لمفهوم القراءات في المختلف فيه فقال: "ولعل سبب حصر الزركشي للقراءات في المختلف فيه بين القراء، هو أنه عرفها في مقام التفريق بينها وبين القرآن الكريم"[24].وقال: " ألاحظ أن بعض الباحثين (ويقصد عبد الهادي الفضلي) أسقط لفظ (كتبة) الواردة في هذا التعريف (في قول الزركشي: القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها) عند نقله له. ولعله أراد بذلك قصر المختلف فيه من الألفاظ القرآنية على جانب التلاوة دون الكتابة، في حين أنه ليس من اللائق التصرف في التعاريف عند نقلها باللفظ إلا بالإشارة إلى ذلك، ولا شك أن الاختلاف في الكتابة يؤذن بالاختلاف في القراءة، فيكون الزركشي بذلك قد أشار إلى أمرين في نفس الوقت: أولهما أن الاختلاف في الكتابة ناتج عن الاختلاف في القراءة. وثانيهما أن الكتابة هي ركن من أركان القراءة الصحيحة، لأنها لا بد أن تكون موافقة لها لتحظى بالقبول. ولعله يقصد بالاختلاف في الكيفية ما يرجع إلى النطق والتلفظ، فيكون بذلك قد صرح بقسيم الكتابة وهو القراءة"[25].

وعلى كل حال أعتقد جازماً أنّه لم يكن هناك من داع لهذه الشقشقات والتكلف في التعليلات، فمواضع الاتفاق والاختلاف في نطق الألفاظ القرآنية إنما هو ناشئ عن الروايات الثابتة التي وصلت الى القراء كل على حدة، وفي هذا يقول أبو عمرو الداني (444 هـ): "أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية، ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[26]. واتفاقهم على هذه المواضع هو الذي يسمى قرآناً. وهذا لا يعني أن اختلافهم في بعض المواضع ينزع قرآنيتها عنها، بل إن ذلك يدور حسب قبول الروايات أو ردها، وهذا الذي جعل الزركشي يقتصر على المواضع المختلف عليها -كما قال فتحي العبيدي- وذلك في موضع التفريق بينها وبين القرآن الكريم

المطلب الثاني: آراء العلماء في موقف الإمام الزركشي.

إذا كان كلام الزركشي قد أحدث تغايراً وهمياً بين القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، فإن تغايراً حقيقياً قد حدث في آراء العلماء إزاء هذا الكلام. ويمكن تقسيم آراء العلماء في هذه القضية إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: العلماء الذين ذكروا رأي الزركشي وارتضوه:

يظهر من خلال الاستقراء لآراء العلماء في قضية تغاير القرآن عن القراءات، أن هنالك مجموعة من العلماء قد نقلوا هذا الرأي وسكتوا عنه دون أن يبدوا تعليقاً عليه، مما يؤكد أنهم ارتضوه على حاله، سواءا أذكروا الزركشي باسمه أم سكتوا عنه، ومن هؤلاء العلماء المتأثرين الناقلين لرأي الزركشي: الإمام السيوطي(911هـ) وليس هذا عجيباً فالإمام السيوطي أخذ الأنواع التي ذكرها الإمام الزركشي وأضاف عليها حتى أوصلها لثمانين نوعاً.وفي (النوع الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعشرون في معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج) وضع تنبيهاً ثانياً ذكر فيه رأي الزركشي باسمه في تغاير القرآن والقراءات دون أن يعلق عليه [27] وكذلك فعل القسطلاني (923هـ) وإن لم يشر إلى أنه نقل ذلك عن الزركشي[28] ونفس الشيء فعله الشيخ الدمياطي (1117هـ) [29]، ومن المحدثين صبحي الصالح في كتابه (مباحث في علوم القرآن) [30]، وإن لم يذكر الزركشي باسمه أيضا. والشيخ محمد علي سلامه ذكر رأي الزركشي أيضا في (منهج الفرقان في علوم القرآن) [31]، وكذلك فعل عبد الهادي الفضلي في كتابه (القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف) [32]، ونقل رأي الزركشي أيضا وارتضاه: إبراهيم الأبياري في كتابيه (تاريخ القرآن)[33] و(الموسوعة القرآنية)[34]، ومحمد كفافي في (في علوم القرآن: دراسات ومحاضرات)[35]، وإسماعيل الطحان في كتابه (من قضايا القرآن) [36]، وإن لم يشر إلى أنه أخذ رأيه من الزركشي، وكذلك نقل رأي الزركشي وارتضاه خالد الفتياني في كتابه (محاضرات في علوم القرآن) [37]، وصلاح الدين التيجاني في كتابه (النجوم السائرة في القراءات العشر المتواترة) [38].

وقد وقعت على بعض كتب علماء الشيعة التي تتبنى رأي الإمام الزركشي وتذكره باسمه من مثل ما كتبه السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي في (البيان في تفسير القرآن) [39]، وكذلك ما جاء في كتاب (علوم القرآن عند المفسرين) [40] الصادر عن الحوزة العلمية في (قم).

القسم الثاني: العلماء الذين ردوا رأي الزركشي واعترضوا عليه:

يمثل هذا الصنف من العلماء محمد سالم محيسن والذي يبدو أنه أول من لفت النظر إلى كلام الزركشي ورد عليه في أكثر من كتاب، فبعد أن نقل محيسن كلام الزركشي عقب عليه قائلاً: " ولكني أرى أن الزركشي مع جلالة قدره، قد جانبه الصواب في ذلك وأرى أن كلاً من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، يتضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات... (ذكر محيسن مجموعة من أحاديث نزول القرآن الكريم على الأحرف السبعة) ثم قال: إذاً فهما حقيقتان بمعنى واحد" [41].

القسم الثالث: العلماء الذين فصلوا كلام الزركشي وحاولوا تأويله:

هنالك مجموعة من العلماء حملت كلام الزركشي على معان عدة وبينوا رأيهم فيه بناء على تلك المعاني المختلفة. ومن أولئك: شعبان محمد إسماعيل الذي ذكر رأي الزركشي ثم مناقشة محيسن له وبعدها عقب قائلاً:" إن كان الزركشي يقصد بالتغاير التغاير التام فلست معه إذ ليس بين القرآن والقراءات تغاير تام، فالقراءات الصحيحة التي تلقتها الأئمة بالقبول ما هي إلا أجزاء من القرآن الكريم بينهما ارتباط وثيق ارتباط الجزء بالكل، ولعل هذا ما قصده الإمام الزركشي حيث قال: ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقاً غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجوداً بينهما بمعنى أن كلاً منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئاً واحداً، فما القرآن إلا التركيب واللفظ وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذاك واضح بين"[42]. وسيأتي بعد ذلك أن هذا الكلام الأخير ليس من كلام الزركشي، وأن ناقله قد وقع في الخطأ، وأن بعض من جاء بعده قد وقع في ذات الخطأ كما سيأتي [43]. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن قول شعبان بأن القراءات القرآنية هي أبعاض القرآن وأجزاؤه قد يثير إشكالا في أن عدم القراءة ببعض القراءات هو إنقاص من القرآن وهذا لا يقول به أحد، فكل قراءة متواترة هي قرآن، وتعدد القراءات إنما هو تعدد في صور النطق للألفاظ القرآنية، والقراءات إذن في مجموعها وجملتها هي القرآن حقيقة.

ومن العلماء من حاول التوسط بين رأيي الزركشي والدكتور محيسن: فالدكتور عبد الكريم البكار الذي نقل الرأيين قال بعدها:" وعندي أن إطلاق القول بالتغاير والتماثل غير صحيح، فقد يوصف ما يتلى بأنه قراءة وقرآن، وقد يوصف بأنه قرآن، وقد يوصف بأنه قراءة... ثم قال: ومهما يكن من شيء فإن القول بجعل القراءات حقيقة مغايرة للقرآن أو مطابقة له قول متعسف مجاف للحقيقة الناصعة"[44]. والحقيقة أن هذا الكلام يحتاج من صاحبه لشرح وبيان، ومن العلماء المحدثين الذين فصلوا كلام الزركشي وبينوا القول

فيه: الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس حيث قال: " إن كان الزركشي – رحمه الله– قصد من قوله: إن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان جميع القراءات الواردة المتواترة منها وغير المتواترة، الموافقة لخط المصحف والمخالفة له، فإن قوله صحيح، وذلك أنّا لا نقول بقرآنية ما لم يثبت متواتراً من القراءات، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر... أما إن عنى بقوله هذا القراءات المتواترة فقوله فيه نظر، وذلك أن القراءات المتواترة هي وحي منزل من عند الله تعالى، كما أن القرآن وحي منزل من عند الله تعالى... فالقراءات القرآنية هي أبعاض القرآن وأجزاؤه وبعض الشيء وجزؤه لا يقال عنه هو غيره"[45]. ونقل كلام فضل حسن عباس بنصه محمد الجمل.[46]

ومن العلماء الذي فصلوا الرد على الزركشي د.حازم حيدر في رسالته العلمية لنيل درجة الدكتوراة الموسومة بـ(علوم القرآن بين البرهان والإتقان) حيث قال:" نعم هناك تغاير في إثبات قرآنية بعض القراءات نحو الآحاد والشاذة وبين المقطوع بها مثل: المتواترة فالتغاير من هذه الحيثية، اعني ثبوت القراءة ونقلها موجود لا مرية فيه، وهناك جانب آخر من التغاير وهو الاختلاف الحاصل في اللفظ من قراءة إلى أخرى وهو أيضا موجود ومرده النقل، لكن هناك قاسم مشترك يضا ايضا – حتى عند القائل بالتغاير – وهو الكلمات التي لا خلاف فيها بين القراء فهل هي قرآن أم قراءات؟... فالصواب في نظري عدم إطلاق القول بالتغاير التام أو القول بالتوافق التام.[47]

وسار على هذا التقسيم أيضاً أصحاب كتاب (مقدمات في علم القراءات) حيث جاء فيه:" والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان باعتبار طبيعة كل منهما، فإن القرآن كل ما نزل من عند الله عز وجل سواء كان بوجه أو وجوه ونقل بالتواتر، وهو في الحالتين نزل للإعجاز والبيان، والقراءات بنوعيها المتواتر والشاذ وهي الكلمات المختلف فيها، ولذا فان القرآن الكريم اعم من القراءات المتواترة كما أن القراءات الشاذة ليست من القرآن، والقراءات القرآنية المتواترة جزء من القرآن ولا تنافي بينهما".[48] والحق أن القول بأن للقرآن حقيقة مغايرة لحقيقة القراءات من ـشانه أن يقود إلى مأزق أشد من المأزق الذي قادنا كلام الزركشي إليه فإذا كانت طبيعة القراءات تختلف عن طبيعة القرآن، فمن أي طبيعة هي؟

وقال عبد القادر منصور:" ولعل الأمر اختلاف لفظي إذ الجميع متفقون على أنهما حقيقتان لماهية واحدة ولأمر واحد".[49] وإلى مثل هذا ذهب د.عبد الله المنصوري في كتابه (علم القراءات في اليمن من صدر الإسلام إلى القرن الثامن الهجري) حيث قال "ولا يمكن قبول هذين الرأيين على اطلاقهما، فلا بد من التوسط بينهما نقول:إن هناك تغايرا بين القرآن والقراءات من جانب واتحادا من جانب آخر، بمعنى أن القرآن والقراءات يتحدان فيما يتعلق بالقراءة المتواترة، فهذا القسم من القراءات لا شك لدينا في قرآنيته ولا ضير في أن يطلق اسم القرآن عليه... أما التغاير فيكون بالنسبة للقراءات الشاذة وغيرها مما لم تجتمع فيه شروط الصحة التي اشترطها العلماء لقبول القراءة... فلا يمكن أن يطلق اسم القرآن عليها لعدم توفرها على تلك الشروط".[50]

ومن المصنفين الذين حاولوا تفصيل كلام الزركشي: المختار أحمد ديرة حيث قال: "وقول الزركشي هذا يفيد أن القرآن والقراءات شيئان متغايران مختلفان مطلقا من كل وجه، وهذا قول ينقصه الشرح والدليل وقد رد الكثير من العلماء على قوله هذا، وأرى من خلال قرائتي لهذا الموضوع أن القرآن لا يتناقض مع القراءات، لأن القراءات المتواترة جزء منه، وهل هناك قراءات بلا قرآن ؟... وبذلك نخلص إلى أن القرآن والقراءات حقيقة واحدة باعتبارهما وحياً من عند الله والاختلاف الثابت في القراءات عن النبي ـصلى الله عليه وسلم ـجزء من الوحي الذي نزل فيه".[51]

والذي يبدو - والله أعلم - أن مختار حاول أن يوفق بين كلام الزركشي والجمهور إلا أنه لم يفلح وقال برأي الجمهور بأن القراءات والقرآن حقيقة واحدة متحدان في كونهما وحيا من الله وكذا صور الاختلاف في القراءات هي وحي من الله أيضا وبذلك فلا أرى أنه قد جاء بما يزيل إشكالا أو يقدم فائدة.

المطلب الثالث: الموازنة والترجيح

الحقيقة أن هناك نفراً من العلماء لم يرضهم ما قاله محيسن في أن القراءات والقرآن حقيقة واحدة، وعدوا أن هذا الرأي بمثابة ردة فعل عنيفة إزاء رأي الزركشي بالتغاير بينهما، ومنهم شعبان إسماعيل حيث قال: "وأما ما قاله محمد سالم محيسن فمردود وغير مقبول ولم يقل به أحد من علمائنا السابقين، فلا يمكن أن يقال إن القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان:

1. لأن القراءات على اختلاف أنواعها لا تشمل كلمات القرآن كله، بل هي موجودة في بعض ألفاظه فقط، فكيف يقال إنهما حقيقتان متحدتان؟
2. التعريف المتقدم للقراءات يشمل القراءات المتواترة التي يصح أن يقرأ بها القرآن، كما يشمل القراءات الشاذة

التي أجمع العلماء على أنه لا يصح قراءة القرآن بها، لأنها لم تستجمع أركان القراءة الصحيحة، فالقراءة التي تفقد أهم الأركان وهو التواتر لا يصح أن يطلق عليها اسم القرآن ولا تصح قراءته بها... فكيف يسوغ القول بأن القرآن والقراءات شيء واحد مع عدم انطباق ذلك على القراءات غير الصحيحة ؟فالواقع أنهما ليسا متغايرين تغايراً تاماً كما أنهما ليسا متحدين اتحاداً حقيقياً بل بينهما ارتباط وثيق: ارتباط الجزء بالكل – والله أعلم-"[52] والحق أنه بالنسبة للنقطة الأولى التي ذكرها فإنها لا تسلم من النقد، فاللفظة القرآنية إن قرئت بأكثر من وجه فهذا لا يغير قرآنيتها ولا يجعلها شيئا مغايرا للقرآن.

ومن المصنفين الذين خالفوا محيسن: عبد الكريم بكارحيث قال:"وعندي أن إطلاق القول بالتغاير والتماثل غير صحيح، فقد يوصف ما يتلى بأنه قراءة وقرآن، وقد يوصف بأنه قرآن، وقد يوصف بأنه قراءة "" [53] وهذا الكلام لايسلم من مناقشة إذ إنه في ظاهره يفرق بين القرآن والقراءات.

وإلى مثل هذا ذهب حازم حيدر حيث قال: "فالصواب في نظري عدم إطلاق القول بالتغاير التام أو القول بالتوافق التام كما ذهب إليه بعض المعاصرين مثل الدكتور محمد سالم محيسن "[54] وأما احمد شكري الذي قال بعد أن ذكر رأي محيسن: " وهذا الرأي ليس بصواب لما يأتي:

1. أن القراءات على اختلاف أنواعها لا تشمل كلمات القرآن كله، لأنها موجودة في بعض ألفاظه فكيف يقال أنهما حقيقتان متحدتان.

2. أن تعريف القراءات يشمل المتواتر والشاذ، والشاذ لا يعتبر قرآنا فكيف يقال بأن القرآن والقراءات على هذا الإطلاق حقيقة متحدة "[55] وقد تقدم ذكر رأي كل من: د. عبد الغفور السندي[56]، ود. عبد الله المنصوري[57]، وغيرهم في المطلب السابق.

وبعد إنعام النظر في هذه الأقوال وتحليلها والموازنة بينها يظهر لي- والله أعلم- أن هذه الزوبعة قد أقامها محيسن في فنجان ضيق ولم يكن لها داع على الإطلاق، وقد تأثر الكثيرون بما قاله الدكتور محيسن سواء أكانوا مؤيدين أم معارضين. وأستند في ترجيحي ـ إلى أن هذا الاختلاف بين الزركشي ومحيسن هو اختلاف لفظي شكلي وليس اختلافاً حقيقياً ـ إلى ما يأتي:

1. أن الإمام الزركشي بعد أن تحدث عن التغاير بين القرآن والقراءات: قال: " وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنها سنة متبعة ولا مجال للاجتهاد فيها... وإنما كان ذلك لان القراءة سنة مروية عن النبي - صلى الله عليه وسلم- ولا تكون القراءة بغير ما روي."[58] وقال أيضاً: " القراءات توقيفية وليست اختيارية خلافاً لجماعة منهم الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء." [59] فإذا كان الإمام الزركشي يرى توقيفية القراءات المتواترة وقرآنيتها فكيف له أن يقصد الانفصام التام بين حقيقتي القرآن والقراءات!

2. أن الزركشي قال رأيه هذا في محاولة التفريق بين القرآن الكريم الذي يقرأ أكثره بوجه، وبين القراءات التي اختلف القراء في قراءتها على أكثر من وجه، فالقراءة سنة متبعة ـ كما يرى الزركشي وغيره _ مما يؤكد أنه لم يقصد ضبط التعريف ضبطاً جامعاً مانعاً بقدر ما كان يقصد بيان الفرق بين القراءات والقرآن.

3. يضاف إلى ما تقدم أن الذي ساعد على تعميق الهوة بين رأي الزركشي وغيره ما نقله شعبان إسماعيل عن الزركشي تتمةً لرأيه السابق، حيث يقول الزركشي: "ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات إذ لا بد أن يكون الارتباط بينهما وثيقاً غير أن الاختلاف على الرغم من هذا يظل موجوداً بينهما بمعنى أن كلاً منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئا واحداً."[60] وقد عزا شعبان هذا النقل إلى البرهان في نسخة مطبعة الحلبي في القاهرة (1376هـ) ولم أقع على هذه العبارة في النسخة المزعومة، وبحثت المرة تلو المرة في هذه النسخة وغيرها من النسخ ولا أدري من أين جاء بها شعبان إسماعيل؟، وهل يليق بمثله أن ينقل هذه العبارة التي أجزم أن الزركشي لم يقلها أبداً _ والنسخة موجودة بين أيدينا _، مما يؤكد أنه قد وقع في خطأ أثناء النقل أو أنه نقل عن مصدر ثانوي دون أن يرجع إلى المصدر الرئيس مما أوقعه ومن نقل عنه في ذات الحرج من أمثال عبد القيوم السندي[61]، واحمد شكري[62]، وعبد القادر منصور[63]، وغيرهم.

4. أن الإمام الزركشي لا يرى القراءة بالشواذ وينقل في ذلك آراء العلماء من مشايخ الشافعية والمالكية[64] وغيرهم في أن المقروء بالصلاة وغيرها لا بد أن يكون على تواتر نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واستفاض نقله بذلك وتلقته الأمة بالقبول كهذه القراءات السبع؛ لأن المعتبر في ذلك اليقين والقطع، فما لم يوجد فيه ذلك ما عدا العشرة فممنوع من القراءة به منع تحريم لا منع كراهة في الصلاة وخارج الصلاة [65]، وعلى هذا فهو يفرق بين القراءة المتواترة وغيرها ولا يرى أن القراءة الشاذة تعد قرآناً فكيف يأتي بعد ذلك ليفرق بين القراءات المتواترة والقرآن!!

5. بناء على ما فهمه محيسن وغيره من ظاهر كلام

الزركشي فإنه لا ينبغي أن يوصف كلام الزركشي بأنه (قد جانب الصواب) فقط، لأن ظاهر هذا الكلام يؤدي إلى خلل كبير في العقيدة -إن فهم بهذا الشكل- إذ إن إنكار القراءات القرآنية المتواترة أو إنكار التصاقها بالقرآن هو إنكار لأبعاض القرآن وأجزائه، وإنكار حرف في كتاب الله يؤدي إلى الكفر فكيف بإنكار بعضه ؟ وعلى هذا فلا يمكن أن يقع الزركشي (بجلالة قدره) بهذا المزلق الخطير وينبغي أن يفهم كلامه من وجه آخر، وإن كان بلا شك يعد موهماً ويحتاج لتوضيح.

6. وعلى هذا ينبغي أن يفهم كلام الزركشي كما قال الأستاذ الدكتور فضل حسن عباس أن القرآن والقراءات جميعها صحيحها وشاذها وسقيمها حقيقتان متغايرتان أو أن يفهم أن أكثر القرآن الكريم قد نزل بوجه واحد ثبت لدى القراء من رواياتهم المختلفة، وأن الكلمات التي نزلت بعدة أوجه هي التي جرى عليها التركيز والبحث والتوجيه حتى إنه ليكاد يفهم موضوع القراءات مقتصراً عليها، وعلى هذا فهناك تغاير بين ما يقرأ بوجه وبين ما يقرأ بعدة وجوه، والله تعالى أعلم.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة في كتب القراءات القرآنية القديمة والحديثة على حد سواء توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- وصف الزركشي العلاقة بين القراءات القرآنية والقرآن بأن بينها تغايراً حقيقياً، وذلك في معرض التفريق بينهما وليس في معرض التعريف الحقيقي لكل منهما.
- أول من أثار النقد للزركشي على عبارته في التفريق بين القرآن والقراءات هو محمد سالم محيسن وتبعه الكثيرون، وقد حمل كلام الزركشي ما لا يحتمل، وخرج بمقولة أخرى أثارت النقد له وهي أن القراءات والقرآن حقيقة متحدة تماماً.
- انقسم العلماء الذين كتبوا في القراءات بعد كلام الزركشي وبعد رد محيسن عليه إلى ثلاثة أقسام: مؤيد للزركشي ومؤيد لمحيسن ومتوسط مفصل للقول بينهما.
- وقع بعض العلماء في خطأ منهجي عند نقل عبارة الزركشي وأضافوا إليها عبارات تؤكد حقيقة التغاير بين القرآن والقراءات في حين أن الزركشي لم يقلها إنما أخطأوا في النقل وتبعهم في خطئهم بعض من جاء بعدهم دون التحقق من الأصل.
- كلام الزركشي بعد هذه العبارة التي قالها يؤكد أن موقفه هو ذات موقف الجمهور في إثبات القراءات المتواترة، وأن القراءة سنة متبعة وبذلك فهو يزيل الإشكال الذي نشأ بعد ذلك في فهم عبارته.
- تبقى عبارة الزركشي موهمة وتحتاج إلى توضيح من خلال قراءة ما خطّه يراع هذا العالم الجليل بعد ذلك حتى لا يبقى في نفس القارئ منه شيء.
- توصي هذه الدراسة طلبة العلم بالتأني في إصدار الأحكام بعد القراءة المتأنية لآراء العلماء وتوصيهم بأن يتقوا الله عز وجل عند غوصهم في كتب العلماء وتحري الدقة في التوثيق وجمع المعلومات من المصادر الأصيلة دون الثانوية.

هذا والحمد لله من قبل ومن بعد.

الهوامـش

(1) البرهان، ص (222).
(2) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص (833 _ 884).
(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (قرأ)، جزء /صفحة (12 / 50).
(4) المصدر السابق، (12/ 52).
(5) أنظر: الجمل، الوجوه البلاغية ص (49).
(6) ابن القيم، زاد المعاد في هدي خير العباد، (4 / 197).
(7) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، (1 / 26).
(8) البرهان، ص (222).
(9) ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص (9).
(10) أنظر: القسطلاني، لطائف الإشارات، (1/ 170).
(11) أنظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ص (7).
(12) أنظر: الضباع، الإضاءة في بيان أصول القراءة، ص (4).
(13) أنظر:. القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، ص (51).
(14) أنظر: محيسن، القراءات وأثرها في علوم العربية، (1 /16)، وانظر كتاب: (في رحاب القرآن)، (1 / 209)، وانظر كتاب: المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، (1 / 46).
(15) أنظر: عباس، القراءات القرآنية وما يتعلق بها، ص (80).
(16) أنظر: الجمل، الوجوه البلاغية ص53، وانظر: بازمول، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام (1/ 112).
(17) الفضلي، القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف)، ص (63).

(18) محمد بازمول، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، (1 / 108).
(19) المصدر السابق، (1 / 108).
(20) أنظر: العبيدي، علم القراءات، ص(28).
(21) الزرقاني، مناهل العرفان، (1 / 405).
(22) تعريف الزرقاني هو مختصر لتعريف السيوطي الذي عرف القراءات أثناء حديثه عن العالي والنازل من أسانيد القرآن حيث قال: "ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم واتفقت عليه الطرق، والروايات فهو قراءة" الاتقان في علوم القرآن، (1 / 349 – 350).
(23) انظر: بازمول، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، (1 / 111).
(24) العبيدي، الجمع بالقراءات المتواترة، ص (25).
(25) المصدر السابق، ص (25).
(26) ذكره ابن الجزري في منجد المقرئين، ص (77 – 78).
(27) انظر: السيوطي، الإتقان، (1 / 375).
(28) انظر القسطلاني، لطائف الاشارات لفنون القراءات، (1 / 171).
(29) انظر الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، (7).
(30) انظر: الصالح، مباحث في علوم القرآن، ص (138).
(31) انظر: سلامة، منهج الفرقان في علوم القرآن، (1 / 162).
(32) انظر: الفضلي، القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف)، ص (69 – 70).
(33) انظر: الأبياري، تاريخ القرآن، ص(136).
(34) انظر: الأبياري، الموسوعة القرآنية، (1 / 374).
(35) انظر: كفافي، في علوم القرآن، ص (110).
(36) انظر: الطحان، من قضايا القرآن: الأحرف السبعة والرسم والقراءات ص(144).
(37) انظر: خالد إبراهيم الفتياني، محاضرات في علوم القرآن، ص (94).
(38) انظر: التيجاني، النجوم السائرة في القراءات العشر المتواترة، ص (503).
(39) انظر: الخوئي، البيان في تفسير القرآن، ص (174 – 175).
(40) انظر: مركز الثقافة والمعارف القرآنية، علوم القرآن عند المفسرين، (2 / 118).
(41) انظر كلامه في:
1. المغني (1 / 46 – 47).
2. في رحاب القرآن، (1 / 209 – 210).
3. القراءات وأثرها في علوم العربية، (1 / 16 - 18).
(42) إسماعيل، القراءات: أحكامها ومصدرها، ص (20 ـ 21).
(43) سيأتي الحديث عن هذه القضية في المطلب الثالث في الموازنة والترجيح.
(44) البكار، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، ص(10 ـ 11).
(45) انظر: عباس، إتقان البرهان في علوم القرآن، (2 / 140) 140، وانظر: القراءات القرآنية وما يتعلق بها، ص (83 - 85).
(46) انظر: الجمل، الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ص (55 ـ 56).
(47) حيدر، كتاب علوم القرآن بين البرهان والإتقان – دراسة مقارنة، ص (224 – 225).
(48) انظر: شكري والقضاة ومنصور، مقدمات في علم القراءات، ص (48 – 51).
(49) منصور، موسوعة علوم القرآن، ص (196 – 197).
(50) انظر: المنصوري، علم القراءات في اليمن من صدر الإسلام إلى القرن الثامن الهجري، ص (18 – 19).
(51) ديرة، في مقدمة كتاب البدر المنير في قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير، ص(55).
(52) إسماعيل، القراءات: أحكامها ومصدرها، ص (21_ 22).
(53) بكار، أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، ص (10).
(54) انظر: حيدر، كتاب علوم القرآن بين البرهان والإتقان، ص (225).
(55) انظر: شكري وشركاه، مقدمات في علم القراءات، ص (48 – 51).
(56) انظر: السندي، صفحات في علوم القراءات، ص (21 – 24).
(57) انظر: المنصوري، علم القراءات في اليمن، ص (18 – 19).
(58) الزركشي، البرهان، ص (225).
(59) المصدر السابق نفسه، ص (225).
(60) شعبان إسماعيل، القراءات: أحكامها ومصادرها، ص (20 – 21).
(61) انظر: السندي، صفحات في علوم القراءات، ص (21 – 22).
(62) انظر: شكري وشركاه، مقدمات في علم القراءات، ص (48 – 49).
(63) انظر: منصور، موسوعة علوم القرآن، ص (196).
(64) أنظر: البرهان، ص (220 – 221).
(65) أنظر: البرهان، ص (220).

المصادر والمراجـع

الأبياري، إبراهيم، 1965 م، تاريخ القرآن، دار القلم، بيروت.

الأبياري، 1984 م، الموسوعة القرانية، مؤسسة سجل العرب.

إسماعيل، شعبان محمد، 1986 م، القراءات: أحكامها ومصدرها، دار السلام.

آل إسماعيل، نبيل بن محمد إبراهيم، 2000 م، علم القراءات: نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعية، مكتبة التوبة، ط 1.

بازمول، محمد بن عمر بن سالم، 1996 م، القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.

البكار، عبد الكريم، 1990 م، أثر القراءات السبع في تطوير التفكير اللغوي، دار القلم، دمشق، ط1.

التيجاني، صلاح الدين، 2001 م، النجوم السائرة في القراءات العشر المتواترة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (833 هـ)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1999 م.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (833 هـ)، النشر في القراءات العشر، خرج آياته: الشيخ زكريا عميرات 2006 م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3،.

الجمل، محمد أحمد، 2009 م، الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية، دار الفرقان، عمان، ط1.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (745 هـ)، البحر المحيط، دار الفكر، بيروت، 2005 م.

حيدر، حازم سعيد، 2000 م، علوم القرآن بين البرهان والإتقان/ دراسة مقارنة، دار الزمان، المدينة المنورة، رسالة دكتوراة لكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة.

الخوئي، أبو القاسم الموسوي، 1966 م، البيان في تفسير القرآن، الحوزة العلمية قم، ط 2.

الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني البناء (1117 هـ)، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، وضع حواشيه: أنس مهرة، 2006 م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3.

الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 3، بدون تاريخ.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (794 هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق أبي الفضل الدمياطي، 2006 م، دار الحديث، القاهرة، ط 1.

سلامة، محمد علي، 2002 م، منهج الفرقان في علوم القرآن، نهضة مصر للطباعة والنشر، ط1.

السندي، عبد القيوم بن عبد الغفور، 2001 م، صفحات في علوم القراءات، دار البشائر الإسلامية والمكتبة الإمدادية، مكة، ط2.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (911 هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمود أحمد القيسية ومحمد أشرف سيد سليمان الأتاسي، 2003 م، مؤسسة النداء، أبو ظبي، ط 1.

شكري، أحمد خالد ورفاقه (أحمد مفلح القضاة ومحمد خالد منصور)، 2001 م، مقدمات في علم القراءات، دار عمار، عمان، ط 1.

الصالح، صبحي، 1958 م، مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1.

الضباع، علي محمد، الإضاءة في بيان أصول القراءة، عني بقراءته وأذن بتدريسه محمد خلف الحسيني، 1999، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط1.

الطحان، إسماعيل أحمد، 1994 م، من قضايا القرآن: الأحرف السبعة والرسم والقراءات، جامعة قطر، مكتبة الأقصى، ط 2.

عباس، فضل حسن، 1997 م، إتقان البرهان في علوم القرآن، دار الفرقان، عمان، ط 1.

عباس، فضل حسن، 2008 م، القراءات القرآنية وما يتعلق بها، دار النفائس، عمان، ط 1.

العبيدي، فتحي، 2006 م، الجمع بالقراءات المتواترة، دار ابن حزم، بيروت.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395 هـ)، المقاييس في اللغة، حققه شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، بيروت، 1414 هـ.

الفتياني، خالد إبراهيم، 1996 م، محاضرات في علوم القرآن، دار عمار، عمان، ط 2.

الفضلي، عبد الهادي، 1979 م، القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف)، دار المجمع العلمي، جدة.

القاضي، عبد الفتاح عبد الغني، 2004 م، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، دار السلام، القاهرة، ط 1.

القسطلاني، شهاب الدين (923 هـ)، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، القاهرة، 1972 م، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر.

ابن قيم الجوزية، أبو عبد الله (751 هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون طبعة وتاريخ.

كفافي، عبد السلام، 1981 م،، في علوم القرآن: دراسات ومحاضرات، دار النهضة العربية، بيروت

محيسن، محمد سالم، 1989 م، في رحاب القرآن، دار الجيل، بيروت.

محيسن، محمد سالم، 1998 م، القراءات وأثرها في علوم العربية، دار الجيل، بيروت، ط 1.

محيسن، محمد سالم، 1988 م، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت، ط 2.

مركز الثقافة والمعارف القرآنية، علوم القرآن عند المفسرين، مكتب الإعلام الإسلامي، الحوزة العلمية في قم.

منصور، عبد القادر محمد، 2002 م، موسوعة علوم القرآن، دار القلم العربي، ط1.

المنصوري، عبد الله عثمان علي، 2004 م، علم القراءات في

اليمن من صدر الإسلام إلى القرن الثامن الهجري، صنعاء، جامعة صنعاء.
ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (711 هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 4، 2005 م.
41.النشار، عمر بن قاسم الانصاري (938هـ).البدر المنير في قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير. تحقيق ودراسة د.المختار احمد ديرة، 2003م، دار ابن قتيبة، دمشق، ط1.

The Opinion of Al-Imam Al-Zarkashi that Quran and Quranic Variations are Completely Different

*Jihad Al-Naseirat**

ABSTRACT

Al-burhan fi Ulum Al-Quran written by Imam Al-Zarkashi (died794 AH) remained one of the main sources of the sciences of the Quran for more than six centuries. In his book, Imam Al-Zarkashi has dealt with the Quranic variations, whereas he decided that the Quranic variations are completely different than the Quran. This opinion has raised controversy among the scholars. This paper, however, deals with this opinion and demonstrates the scholars' criticism of it. It is an endeavour to reach a complementary opinion which avoids this criticism and clarify its historical reasons.

Keywords: *Al-burhan*, Al-Zarkashi, the Quranic Variations.

* Faculty of Shari'ah , University of Jordan. Received on 26/10/2009 and Accepted for Publication on 20/1/2011.